Publication	Alam Al Mal
Date	April 23, 2017
Circulation	60,000
Country	Egypt
Article Type	Government News
Headline	Price of locally-made drugs key issue facing exports
Page	07
Reporter	Noha El Rawi

د.مجدى جنينة: نائب رئيس الشعبة العامة للأدوية:

سعر الدواء المحلي أهم مشاكل التصدير

مطلوب من الحكومة فتح قنوات اتصال مع السوق الأفريقية

قال الدكتور مجدى جنينة، نائب رئيس الشعبة العامة للأدوية باتحاد الغرف التجارية مع «عالم المال» ان التأمين الصحى الشامل هو الحل الوحيد لتأمين العلاج لكل مواطن دون الاضرار بمحدودى الدخل.

واكد جنينة أهمية انشاء هيئة متخصصة لتوجيه ودعم رجال الأعمال الى لغزو السوق الأفريقي.. والى نص الحوار.

> ما هى أهم العقبات التى تواجه الشركات المصرية الساعية للمنافسة والتصدير؟

– المشكلة الأولى التى تواجه مصدرى الدواء هى السعر المحلى، فالمستورد دائما ما يعود إلى السعر المحلى قبل التعاقد؛ ويمكننا طرح المستورد السعودى كمثال جيد على هذه المشكلة، فهذا المستورد يأخذ من السعر المصرى المتدنى معيارا ويطالب المورد بمساواته بالمستهلك المحلي، وبالتالى لا يستطيع المورد تحقيق حجم الأرباح التى تمكنه من الاستمرار فى المنافسة، والحل لهذه المشكلة هو تغيير السعر المحلى بما يتناسب مع العرض والطلب، أو إقرار سعرين لكل منتج، أحدهما للمستهلك المحلى والآخر للتصدير، أملا فى إقناع المستورد بهذا الأمر.

> هل يمكن تحريك سعر الدواء طبقا لنظرية العرض والطلب فى ظل الظروف الأقتصادية الحالية؟

– بالتأكيد سيكون هذا الأمر غاية فى الصعوبة على الجميع، ولن يفيد صناعة الدواء، بل سيحقق مردودا سلبيا وركودا فى الأسواق، كما أن تأثيره قد يكون كارثيا على الفقراء ومحدودى الدخل.

> كيف يمكن إذن تحقيق هذه المعادلة برفع سعر الدواء دون المساس بحقوق الفقراء فى الحصول على العلاج؟

– الحل الوحيد هو التأمين الصحى الشامل بحيث يكون التأمين الصحى مظلة تغطى جميع المواطنين، ويمكن توفيره عن طريق إصدار بطاقة صحية لكل مواطن تغطى جزءا من أو كل تكاليف علاجه حسب الخطة المتعاقد عليها، وتكون هذه البطاقات تحت مظلة نظام شامل تندرج تحته جميع المؤسسات المقدمة للخدمات الطبية سواء الحكومية أو الخصوصا.

> هل هناك عقبات أخرى تواجه مصدرى الدواء فى مصر؟

– بالتأكيد، فبالإضافة لمشكلة السعر، هناك مشكلة نظام التسجيل القديم والذى كان يستهلك سنوات لتسجيل أى دواء جديد. النظام المطروح للمناقشة حاليا والمسمى بنظام (CTD) هو برنامج يستخدم بواسطة الكمبيوتر لمراجعة ملفات التسجيل وتقليل مدتها مما سيعمل على الإسراع فى تصنيع الدواء وتصديره واختراق الأسواق العالمية، خصوصا الأفريقية.

> كيف استطاعت بعض الدول العربية ومنها الأردن تخطى حجم الصادرات - المصرية من الأدوية وانتزاع المكانة الأولى فى تصدير الأدوية للدول العربية؟

– هذا يعود بالأساس إلى ارتفاع سعر الدواء فى تلك الدول وهو ما يمكنهم من تحقيق هامش ربح معقول يساعدهم على الاستمرار فى المنافسة والتطوير، ويشجع المستورد، والذى يكون فى الغالب تابعا للقطاع الخاص على شرائه لتحقيق هامش ربح أكبر، وينطبق هذا الأمر على السوق الأفريقى أيضا.

> ما هو الدعم الذى يطلبه مصنعو الدواء من الحكومة المصرية حاليا؟

– نحن لا نطلب من الحكومة سوى فتح قنوات اتصال مع الجهات المعنية بالقطاع الصحى فى أفريقيا تحديدا، لأن أفريقيا سوق ضخم جدا وغير مستغل من الجانب المصرى. أفريقيا تستورد أدوية بما يوازى ١٦٠ مليار دولار تقريبا سنويا، وتعد تكلفة التصدير إلى أفريقيا أقل بالنسبة لنا نظرا لقرب المسافة مقارنة بأوروبا والتى تعد المورد الأول هناك.

> كيف يمكننا غزو الأسواق الأفريقية؟

– لابد من إنشاء هيئة أو جهة متخصصة لتصدير الدواء للسوق الأفريقية تقوم بتوجيه المصنعين ورجال الأعمال إلى ما يحتاجه السوق الأفريقي، وتقوم تلك الهيئة بتقديم المساعدة والدعم وتساعد على تسجيل الأدوية وتيسير العقبات أمام الموردين لتلك الدول، كما أنه سيساعد على تقليل تكلفة التصدير بشكل كبير، خصوصاً أن بعض دول أفريقيا مرتبطة باتفاقيات تعفى المورد من التسجيل فى جميع الدول الموقعة عليها وتكتفى بالتسجيل فى دولة واحدة فقط، ويجب أن تعمل تلك الجهة أيضا على إنشاء قنوات للتواصل مع وكلاء شركات الأدوية ومقدمى الخدمات الصحية هناك.

مدينة الدواء تهدف لجذب المستثمرين وتطوير الصناعة المحلية

> ما هو حجم التصدير الحالى لأفريقيا؟

– حجم جميع المستحضرات الطبية من أدوية ومحاليل ومستحضرات تجميل المصدرة إلى أفريقيا لا يتعدى ٤٠٠ مليون دولار وهو ما يساوى أقل من ١٪ من واردات أفريقيا من الدواء، فى حين دولة حديثة فى صناعة الدواء مثل الأردن يصل حجم وارداتها إلى أفريقيا إلى ٦ مليار دولار.

> ما هو دور صندوق دعم الصادرات فى دعم صناعة الدواء؟

– للأسف، صندوق دعم الصادرات يستثنى الدواء من السلع المدعمة، وهو أمر غير مفهوم نظرا لأهمية تلك الصناعة، وارتباطها بالأمن القومي، ناهيك عن أهميتها الاقتصادية.

> ما هى الخطوات التى يجب اتخاذها حاليا؟

– يجب تحديد جدول زمنى كخطوة أولى حتى لا نتساق وراء الكلام المرسل دون اتخاذ خطوات حقيقية، ونستطيع مراقبة تقدمنا طبقا لهذا الجدول، ودراسة جميع الخطوات قبل البدء فى التنفيذ لتحديد مدى نجاح وربحية الخطة المتفق عليها لزيادة حجم الصادرات وفتح أسواق جديدة.

> ما رأيك فى مشروع إنشاء مدينة للدواء؟

– المشروع لا يتحدث عن مدينة واحدة وإنما يشمل عدة مدن، فى ألمانيا على سبيل المثال، يوجد ثلاث مدن دوائية متكاملة، بها مصانع للدواء، ومقرات الشركات العاملة بالمجال، إحدى هذه المدن متخصصة فى المستحضرات البيولوجية مثل مشتقات الدم وغيرها لأن لها مواصفات خصوصاً، هذا المشروع يهدف إلى جذب للمستثمرين وتسهيل الإجراءات الهادفة لتطوير صناعة الدواء المصرية. وجميع النقاط السابقة يجب وضعها داخل إطار شامل خاضع لجدول زمني، وتحت إشراف هيئة متخصصة فى إدارة ملف صناعة الدواء، وهو الأمر الذى نطالب به منذ سنوات.

> ما هو موقف الشعبة من شركات التول التى أصدرت وزارة الصحة قرارا بإيقافها؟

– الوزارة أصدرت هذا القرار لعدم قدرتها على تلبية احتياجات تلك الشركات ورغبة فى تقليل عدد الأدوية المطلوب تسجيلها مشيرا إلى أن هذا الإيقاف مؤكد لمدة عام واحد فقط حتى تنتهى من جميع الملفات العالقة، لكن الشعبة أعلنت عدم رضاها عن هذا القرار فتلك الشركات يملكها صغار المستثمرين الذين يجب تشجيعهم على الاستمرار. يجب أن تكون آليات السوق هى المحدد لاستمرار وفرز تلك الشركات، فمن يستطيع الاستمرار والمنافسة سينجح والعكس صحيح.

> متى تنتهى أزمة تسجيل الدواء؟

– الوزارة بدأت فى التحرك بالفعل وتم اتخاذ قرارا بإعادة تنظيم ملفات التسجيل المتأخرة بدءا من الأدوية الخاضعة لقرار ٣٧٠ كبداية، ثم الخاضعة للقرار ٢٩٦ لعام ٢٠٠٩، ثم ٤٢٥ لعام ٢٠١٢، وتم إرسال هذا القرار إلى أصحاب الشركات والمصانع.

> ما هى تفاصيل أزمة المرتجعات بالصيدليات؟

– منذ عامين تم الاتفاق على آلية لتنظيم المرتجعات تنص على ارتجاع ٨٪ فقط من حجم الأدوية المباعة للصيدليات، لكن لم يتم تطبيقها بسبب خوف أصحاب المصانع من دس منتجات مغشوشة بين المرتجعات، لأن فرزها يتطلب امكانيات بشرية ولوجيستية ويستهلك الكثير من الوقت الذى لا تستطيع كل الشركات توفيره. الشهر الماضى تم إصدار قرار وزارى ينص على آلية جديدة للتعامل مع المرتجعات أتمنى أن تنفذ لتنتهى هذه المشكلة إلى الأبد.

> كيف يمكن القضاء على ظاهرة غش الدواء؟

– السبب الأهم فى وجود تلك الظاهرة هو بيع بعض مصانع الأدوية للماكينات القديمة إلى أفراد أو مؤسسات غير معروفة. يقوم هؤلاء الأفراد لاحقا بتجهيز مكان بعيد عن أعين الرقابة واستخدامه لتعبئة مواد قد تكون ضارة بالصحة وبيعها للصيدليات رغبة فى تحقيق أرباح خيالية. للقضاء على تلك الظاهرة، طالبت شعبة الأدوية بإنشاء ملف لكل ماكينة يحمل الرقم الخاص بها، ويسجل هذا الملف فى وزارة الصحة، وجميع الإدارات المسؤلة، ويتم تجريم بيع أى ماكينة دون الرجوع للوزارة وإثبات هوية الجهة القائمة بعملية الشراء.

الأمر الآخر هو أن على كلا من الصيادلة والشركات الامتناع عن التعامل مع أى جهة سوى الموزع المعتمد، فقط لضمان جودة المنتج.

> متى تنتهى أزمة نقص الأدوية، وما هو سبب استمرارها حتى الآن؟

– السبب الأساسى فى ظهور تلك الأزمة كان عدم توفر العملة الصعبة لاستيراد المواد الخام وعدم استقرار سعر الصرف، ويمجرد أن استقر بدأ الإنتاج فى العودة إلى معدلاته الطبيعية، إلا أن هناك عدة مراحل تسبق بيع المنتج منها استيراد المواد الخام، وتصنيعه، وتعبئته، وتوريده إلى المؤزعين، ومن ثم إلى الأسواق كمرحلة نهائية، وكل هذه الخطوات تستغرق وقتا.

من المهم أيضا أن تقوم إدارة التفتيش الصيدلى بوزارة الصحة بدورها فى التفتيش على مخازن الأدوية بشكل دورى لضمان عدم تخزين الأدوية رغبة فى تعطيش السوق.

هل يعد تصنيع المواد الخام شرطا أساسيا لتطوير صناعة الدواء فى مصر؟

لابد من دراسة الجدوى أولا، لأن السوق المصرى لن يستهلك سوى ٣٪ من المواد الخام المصنعة على أقصى تقدير فى حالة تصنيعها فى مصر. أما فى حالة نجاحنا فى فتح أسواق خارجية جديدة لتستقبل تلك المواد فسيكون هذا المشروع طفرة جديدة فى صناعة الدواء فى مصر، ويمكننا الاستعانة بالهند، أو الصين كأصحاب تجربة رائدة فى هذا المجال حيث أن لهم أسواق خارجية بالفعل، ويمكن البدء بهذه الخطوة كمرحلة لتسويق المنتج الخام المصرى فى الأسواق العالمية.

حوار- نهى الراوى